بيان بشأن ضرورة
الاعتراف الرسمي بأمازيغية المغرب

محمد شفيق

الدِّيبَاجة

هـا هو المغـرب، و الحمد لله، يتخلّـص من أوضاع وقـع فيها إثر تحرُّره من رِبقة الاِسـتعمار مباشـرة، من جرَّاء تهافت النخب السياسية والدينية والاقتصادية علـى مراكز الحكم والقرار، وعلى المال سـاعةَ تسـلُّم السـلط مِن أيدي الأجانب، إذ صار التباري على احتلال تلـك المراكز، مِـن بدايته، لعبةً مغشوشـة يَلجأ فيها اللاّعبون إلى المزايدة والحيلة والمؤامرة والعنف. لا شـكّ أن المرحلـة التاريخية كانت تقتضـي ذلك، وأن ضَعف النّضج الاجتماعـي والثقافيّ كان من وراء التصرفات وجِمـاحِ المطامـح والأطمـاع؛ لكـن تضـرُّر الأُمّة من الصراعـات الضيقة الحَلْبـة التي لا تُراعـى مغبّاتها، تضرُّرٌ بمثابة الجُرح الذي نُسهِم كلُّنا اليوم في تضميده.

فبِفضل إرادة الشعب المغربيّ قاطبةً وإرادة ملكٍ شاب عالي الهمة بعيدِ القصدِ، ها نحن مقبلون على دخول الألفية الثالثة من بابها الواسع، مع الداخلين. ها نحن مُصمِّمـون على تدارك أخطائنـا تِبَاعاً في غير تردّد ولا خَجل ولا وَجَل. فالظرف إذن مؤاتٍ للتحمس في العمل وللتعبئة الشـاملة المسـخِّرة للطاقـات الكامنة في مُضْـمَرِ الشـخصية المغربية. لكنَّ التحمس والتعبئة المتسـرعة كثيرًا ما يتنافيان وإمعانَ النظر في الأمور. ولذا يلزمنا، في تلافينا لأخطائنا، أن نحصيها أولاً، وأن نُصَنِّفهـا ثانيـا، دون أن يُلهينا الاِنشـغال بما هو طاف على سطح الأحداث عمّا هو في طيِّ كِتمان مفتعل. إنَّ تشـخيص أدْوائنا في المرحلة الراهنة يَقتضي تحليلا اسـتراتيجيا يتّسـم بِبُعـد النظـر، تحليـلا تُنفى عنه الحسـابات الضيِّقـة، والحـزازات، فَبِالأحـرى الضغائن والأحقـاد، وتُجَرَّد العقول التي يوكَل إليها القيام به مِن كلِّ إديولوجيا تعْشَق الأحلام، وتُراعى الأبعاد الرئيسية لكياننـا الوطنـي. فبهذه النِّظـرة وَحدَها يُـدرِك كل مغربـيّ لـه وعي بمتطلبـات المواطنة فـي مفهومها الحديـث، أنّ هناك قضيـةً وطنيةً لا تخفـى أهميتها

القصوى إلا على مُخْفٍ رأسَه في الرمال، أو معَلِّلٍ نفسه بتأخير تدارسها إلى أجل غير مسمًّى.

هذه القضية التي ما فَتِئَ الملأ من محترفي السياسة يَدْعون إلى السكوت عنها، كما كانوا في الماضي القريب يَدعون إلى السكوت عن وجود الفقر المدقع وتفشِّي الرشوة والمحسوبية وتشعب طرائق التعسف، ارتأينا نحن موقِّعي هذا البَيَان، أن نطرحها على بساط الدَّرس، قياماً بواجب وطنيّ مقَدَّس وتَطَلُّعًا إلى مُستقبل لِبَلَدنا لا تشوب صفَاوَتَه كُدرة.

هِي قضيّة من الدِّقَّة بِحَيث يجب توضيحُ جميع ملابَساتها والنظرُ عن كَثَب في تفاعلات مُعطياتها. ولذا نتوخَّى طَرحَهَا في إطارها الأوسع، وفي سِيَاقها التاريخيِّ الذي بمعرفته يتمكّن الرأي العامّ من فهم أمور حاضرنا في ضَوءِ إدراكه لحقائقَ من ماضينا تتحاشى ذاكرتُنا الجماعيّة النَّبْشَ عَنْهَا، أو تحْجُبها عن الأذهان دِعاياتُ مغرضة مدسوسة في الخطاب السياسي أو الدينيّ أو «العِلميّ». لا نريد تركَها جانبًا كما تُرِكَت جانبًا عَقْداً بعد عَقدٍ طيلة الأربعين سَنَةً المُنصرِمَةِ من «عَهْدِ الاستقلال». ألا وَهِيَ قضيّةُ التنكُّر شِبْهِ

الرسميّ وَغَيْرِ المعْلَن لِـ«تيمّوزغا»، أي للبعد الأمازيغيّ، البالغ الأهمّيّة، في هُويّتنا المغربيّة والمغاربيّة. لقد غُبِنَتْ «تيمّوزغا» حَقَّها في أكثرَ من مجال: في عهد الاستعمار، لأن مشادَّاتِها وإيَّاه لم تَنْتَهِ إلا بَعْدَ ما دُحِرَ؛ وفي «عهد الحرية والاستقلال»، لأن القوى السياسية المتنكرة لها هي التي احتكرت الوسائل المادية والمعنوية الضرورية لاتخاذ القرار، فكيَّفتِ الإعلام، ووجّهتِ التعليم، حسب رغباتها، مستغلةً حُسن نية الأمازيغ (أي البربر بتسميتها هي) النابعَ من الثقة المتبادلة التي متّنَتها بين جميع المغاربة البارّين بوطنهم المناهضةُ السياسية للاستعمار الأروبي في الحقبة الممتدة من أوائل الثلاثينات إلى أواسط الخمسينات. ولِكي نُفهمَ كل أمر على وجهه الصحيح، يتعيَّنُ علينا أن نستنطق ما سبق تلك الحِقبة من ماجَرَيَات تاريخنا، ونرجعَ إلى الوراء بما يقرب من قرنين. في أية حال كانت أوضاع المغرب قبل سنة ١٩٣٠؟ وما هي التوازنات السياسية السائدة قبل احتلال الجيوش الفرنسية والإسبانية لبلادنا، وقبل أن تُفرَضَ علينا «الحماية» فرضاً سنة ١٩١٢؟ لقد قال

أحد حكماء أوربا من القرن التاسع عشر: «إن الذين لا يعرفون تاريخهم لمحكوم عليهم بإعادته وتكراره». وقال آخَرُ من القرن الذي نحن على وشك توديعه: «بِقدر ما تريد أمّة أن تكشف مستقبلها، بِقدر ما يجب عليها أن تُعَمّق الحفرَ عن ماضيها».

لقد آن الأوان لإظهار حقائق لم يمنع عارفيها - الأمازيغ وغيرَهم مِن المغاربة - عن تبريزها وإعلانها، إلا وُجوبُ تركِ مُهلَة كافية للأمّة كي تسترجع أنفاسها بعد معاناتها الاِستعمار، وكي تتماسك عناصرها على أسُس ودعامات حضارية عصرية بفضل مَتَانَتِها يُغني الحوار الصريح المعتمِد للمنطق عن كل صراع؛ ذلك، لأن أخشى ما نخشاه، نحن المغاربة جميعاً، أو يَجدُر بنا أن نخشاه، هو رجوع المغرب إلى ما كان عليه قبل «الحماية»، ولمدّة طويلة. فَمِن الحقائق المشار إليها آنفا أن وطننا، قبل ١٩١٢، كان في حالة يُرثى لها، سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وثقافيا؛ كان في أسوإ ما تكون أحوال الأمم المعرَّضة للفوضى والانحلال. والسببُ، سببُ الأسباب كلها، هو أن أساليب الحكم والتدبير لم تَجِد طريقها، لا إلى التطور و التجدّد، ولا إلى فهم

الكيان المغربي بما له من خصوصيات اجتماعية متوارثة عن الأمازيغ، وعن قدماء العرب أيضا ما لم تنحرف بهم السبُل من جرَّاء «الفتنة الكبرى».

قبل ١٩١٢، كان في الحياة المغربية العامّة تعارضٌ ملحوظ بين التقاليد السياسية الأمازيغية، الجانحة إلى تسيير شؤون «الجماعة» - مهما كان حجم الجماعة - بواسطة التحاور والتشاور، وبين التقاليد السياسية «المخزنية» الموروثة، في العالم الإسلامي كله، لا عن عهد النبوة وعهد الخلفاء الراشدين، ولكن عن الهِرَقلِيَّة الأموية والكِسرَوِيَّة العبّاسِيّة المتنافيتين وروحَ الشورى السياسية التي سنّها الإسلام، والخارِجتَين حتى عن تقاليد العرب في جاهليَّتهم. وليس أدل على صحة هذا المعطى التاريخي ذي الأهمية القصوى من كون كثير من النُّظُم السياسية في العالم الإسلامي، وبخاصة في البلدان العربية، لا تزال حتى الآن تَنسُج على منوال الهرقلية الأموية والكسروية العباسية، من حيث مَيلُها القوِيُّ إلى الاستبداد والحكم بالقسر والقهر، وإلى التظاهر بالعظمة والأبّهة والبذخ؛ يؤازرها

ويشجّعها على انتحائها هذا المنحى باستمرار طوابيرُ من «الأدباء» والشعراء المدّاحين المتكسّبين، ومن الطفيليين المتزلّفين، ومن بطانات السّوء التي لا تألو كل حاكم يأمنها خَبَالاً. وعلى هذا المدرج درج «المخزن» المغربي قرونا وقرونا، يدعوه إلى الدوران في حلقة مفرغة و إلى التقليد الأعمى للكسروية العباسية في أمور، ولبلاطات ملوك الطوائف في أمور أخرى، «أهلُ الحل والعَقد» مِن ذوي المصالح والاِمتيازات. وقد حصل في تاريخنا أن تفطَّن لهذه الظاهرة ولِما كان يُسبّبها أحدُ كبار السلاطين العلويين وأوسعهم ثقافة، ألا وهو السلطان المولى سليمان رحمه الله. تفطَّن لها إذ تمكن بعدَ لَأيٍ وعناء من الاِتّصال المباشر، سنة ١٢٣٥هـ/ ١٨٢٢م، بِبَعض الزعماء السياسيين الأمازيغ المعارضين بقوة لسياسة «المخزن»، واستمع إليهم وحاورهم مدّة أيام في شؤون الدولة المغربية. فتغيرت نِظرته إلى الأوضاع، وتَحَوَّل رأيه في «تيمّوزغا» إلى ضدِّ ما كان عليه قبل بضعة أشهر فقط، وَفُتَئِذ كان «أهل الحل والعقد» لا يزالون يَحجُبون عنه الحقائق وينعتون له «البربر» بكل نعت شائن. فانقلب رَأيه في

التنظيمات الاِجتماعية الأمازيغية رأساً على عقِب، واقتنع بأن «البربر» على حقّ وصواب في مُناهَضتهم للظلم ودُؤوبهم عليها، وأن مُناوِئيهم في الدوائر المخزنية هم الطغاة وهم الدجّالون. فأوْعَز إليه ضميره الحي أن يُنَوِّر الرأي العام المغربيّ في الموضوع ويُبيّنَ له جَوهر المعضلة السياسية التي تَحُول بين الأمّة وبين السير قُدما، وبينها وبين الطّمأنينة والاستقرار. فكتب إلى «أهل فاس» بصفتهم سكان عاصمة المملكة آنذاك المكيِّفين للرأي العام؛ كتب إليهم رسالته المشهورة في تاريخ المغرب، المغمورة في ذاكرة الدوائر السياسية التقليدية، رسالته تلك التي جاء فيها ما يلي: «...فالدّين النصيحة، اللَّهُمَّ اشهد! فإنْ أردتم أمان أنفسكم، يا أهل فاس، فادخلوا في حِلف البربر. فإن لهم قوانين ومروءة تَمنعهم من الظلم، ويقنعون بالكفاف...». وكأنّ المولى سليمان اكتشف مُنْبَهِرًا أن الأمازيغ على طَرَفَيْ نقيضٍ في خصالهم مع الفئات المكونة للدوائر المخزنية المدَّعية للورَع والصلاح كذبا وبهتانا؛ فأعلنَ رَأيَه على رؤوس الملإ من القوم، عساهم يتَّعِظون ويُراجعون أنفسهم.

والمعروف في تاريخنا، ولا يُؤبَه له كثيراً، هو أن المولى سليمان لم يَكن من الغفْلة بحيث يَتَوهّم أن «أهل الحل والعقد» سيسمعون نصيحته ويعون فحواها؛ والدليل على أنه لم يَتَوَهّم شيئاً من ذلك، أنه ما لَبِث أن تنازل عن العرش. والواقع أن صَيْحته الوجيعة لم تَلقَ أدنى صدًى ولم يُلْتفت إليها ولم يَحدُث بشأنها أي نقاش ولا حِوار، رغم تردّي الأوضاع، لأن الدوائر المخزنية كانت ضيقة الآفاق ثقافيا وسياسيا، منغلقة على نفسها، هَمُّها الأوحد هو البحث عن سبل التسلط والابتزاز؛ وكانت من أجل ذلك تصُبُّ جَامَ كراهيتها، كل كراهيتها، على «البربر»، لأنهم هم الدائبون في مناهضة القهر والتعسف، بفضل مواقعهم الجغرافية وبفضل تمسكهم بتقاليدهم. وكانت الدوائر المخزنية تُرَبِّي أجيالها على الكراهية تُجاه كل ما هو أمازيغ، وتُسَجّل في أدبياتها (للتاريخ!) بُطولاتها الخيالية، متَنَقِّصةً شأن «البربر» في كل ميدان؛ فاستمر الصراع بينها وبين الأمازيغ. وهو في الواقع صراع ما كان ليهْدأ منذ أن دشَّنه المولى إسماعيل بِجبروته المعروف؛ ما كان لِيَهْدأ لأن أسبابه كانت هي

هي، رغم المجهودات المحمودة التي بذلها محمد بن عبد الله في القرن الثامن عشر، ومولاي الحسن في أواخر القرن التاسع عشر.

استمر الصراع، لأن العقلية المخزنية ما كانت لتتزحزح قَيد أُنْمُلة عن تقاليدها السياسية العمياء المستندة على فكر ديني دُغماتيّ منغلق أشد ما يكون الانغلاق، لأن الرغبة في الحفاظ على امتيازات «أهل الحل والعقدهل أ » هي مصدر كل فُتْيَا وكل رَأي. فظلت الأوضاع بعد مولاي سليمان كما هي، لأن «المخزن» لم يكن بِحُكم إرثه الهِرَقلي الكِسرَوي الثقيل يعرف من أساليب التنظيم والتدبير إلا اللجوءَ إلى العنف والقسر والقهر كلما توفر له حظ من القوة الضاربة، من جهة، وإلى اعتماد سياسة «فرِّق تسُد»، من جهة أخرى. وما كان عنفه ومَيله إلى التخريب والدمار يَلقيان حِيَالَهُمَا إلا العنف والتمرد والرسوخ في الإيمان بأن الحق للأقوى لا للأعَدل والأقوم. فتَبلور الوضع في ما سُمِّي بِـ «السِّيبَة»، وصار «نظَامُ السِّيبَة»، أي الفوضى الشاملة، يُغطّي تسعة أعشار التراب الوطني. فلاَ غَرْوَ أن يكون المغاربة المستظِلُّون

بذلك «النظام» يرون فيه خلاَصا أيّما خلاص من براثن الدوائر المخزنية، ويعتزّون بحرّيتهم، ويحاولون ما أمكن التخلص من محاذير «السيبة» بالرجوع إلى تنظيماتهم المتوارثة الداعية إلى التشاور وإقامة العدل والمساواة. لكن «المخزن» لم يكن يَعرف من فلسفات الحكم والتواصل مع عامة الناس إلا فلسفةَ زرع أسباب التفرقة وشراء الذّمم؛ ولم يكن يعرف حتى في تنظيم نفسه وضبط أموره الداخلية إلا مَسارب الدسيسة والتآمر كما تَصِفُها له الأدبيّات السياسية الموروثة عن بني أمية والعباسيين وملوك الأندلس. فلا عَجَبَ والحالة تلك أن يكون الخَوَرُ قد سرى في جسم الأمّة المغربية حتى الأعماق، وأن يكون وطننا قد صار لُقمة سائغة لكل آكل؛ ولا عَجَبَ أن تدخُله الجيوش الأجنبية من شرقيّه وغربيّه وجنوبيّه، ولمّا يَمُرَّ على مطلع القرن العشرين إلا بضعُ سنين، لأن الاِستعمار الأوربي كان بالمرصاد، ولم يؤخِّره عنّا إلا مُشاجرَاته الداخلية المترتِّبة على تقاسم «الغنائم».

وكانت «الحماية»! فوجد «الحامي» - في شخص «ليوطي» خاصة - خيرَ عون لَه من أبناء البلد؛ وجده

في الدوائر المخزنية بالذات، لأنها في الواقع هي التي احتمت به، ليس المغرب بصفته أمَّة ووطناً؛ احتمت به من المغاربة عامّة، ومن «البربر العُصاة» خاصة، واكتشفت أنه نِعْمَ «الحامي» ونِعم الوليّ. فسايرته وسايرها، وجارَته وجاراها، في كل شَيءٍ. فأقرَّها على تمسكها بعقليتها المتخلفة مُدَّعِيًا أنه لا يفعل ذلك إلا احتراما منه للتقاليد المغربية وللمعتقدات الإسلامية. وأظهر لها أنه يُقدّرها ويُبجّلها، مستغلاًّ في ذلك جهلها المطبِق وتهافتها على المال ومناصب النفوذ الصوريّ الذي لا يحصُل له مفعول إلا على حساب عامّة المغاربة. وأحدث مدارس لأبنائها خاصةً بهم، سمّاها «مدارس أبناء الأعيان». وبطبيعة وَضعه وأوضاعهم في البلد، ما فَتِئَ يُغريها بـ«البربر المتمرّدين» وما برِحت هي تُغريه بهم، حتى تَبَلْوَر التعاهد والتحالف بين الطرفين في رسائل ذات طابع دينيّ قُرِئت في المساجد؛ وصارت الأُسر البارزة من «الدوائر المخزنية» تحتفل مع حَاميها كُلَّما احتفل بانتصار من انتصاراته العسكرية على قبيلة من الأمازيغ، بينما كان الأمازيغ - عن حُسن نية - يَعتقدون أن مهمة

المقاومة المسلحة مَوْكولة إليهم، وإليهم وحدهم، بصفتهم المدافعين الطبيعيين عن حوزة وطنٍ لم يَشعروا قطُّ أن لهم وطناً غيره لا في مشارق الأرض ولا في مغاربها. فأدّوا من أجل ذلك الثمن الباهظ، إذ لَم يَكن في حسابهم أن العدوّ المهاجم هذه المرة كان له من السلاح والعدّة والعتاد ما لم يتصوَّروه، وإن كان في حِسابهم أن الدوائر المخزنية خاذلة إيَّاهم لا محالة. أدّى الأمازيغ إذن الثمن - ثمن «الحماية» - غاليا؛ لَم يُؤدُّوا قطُّ مثله في تاريخهم الطويل. أدّوْه سياسيًّا، واقتصاديا، وثقافيا، ومعنويا. فقرَّر «الحامي» أن ما يسكنونه من جهات المغرب «مَغرِب غيرُ نافع» لا داعي إلى نَفعه بأي شيء؛ بل يتعيّن تضييق الحصار عليه بإخضاعه للحكم العسكري إلى ما لا نهاية له. فَبَعد أن استمرّ الكفاح المسلّح في تلك الجهات رُبع قرن، وبعدما أُزهقت الأرواح بمائات الآلاف، وطُرِّقت القيود الحديدية على أرجل الأبطال، واتُّخِذت لهم المطامير المملوءة بالماء سجونا، وبعد ما أُتلِف الزرع والضرع، ودُمِّرت المنازل بقنابل المدافع والدبابات والطائرات، وصودرت كل أرض خصبة، واحتُجِزَ كل متاع، حُكِمَ

على تلك الجهات بالتهميش المنظَّم، فظلَّت مُؤَدِّيةً لكل سُخْرَة، محرومة ممّا كانت الجهات الأخرى تستفيد منه ولو بمقدار. كان ذلك هو جزاء الأمازيغ الذين «لم يُقبِل منهم على سلطات الحماية ولو قبيلة واحدة ما لم تُهزَم» بالحديد والنار. فاغتنم العدوّ الدّخيل فرصة انكسار العزائم ودبيبَ اليأس في النفوس، لِيُمِدّ جيوشه بالجنود الشجعان ممّن كان بالأمس يحاربهم، وممّن أفقرهم حتى ألصقهم بالتراب واضْطرَّهم إلى الارتزاق، مستغلا بدهاء حَنَقَهم على كل مَن كانوا يتوهّمون فيه أنه قد خَذَلَ وخان. فصار العدو يسلّط المغاربة بعضَهم على بعض في المدن والقرى والبوادي، ويثير بينهم أنواعا من الضغائن والأحقاد.

وفي الأربعينات، عندما أدركت ثُلَّة من سكان المدن الكبرى نصيباً من الوعي بواجبها الوطني ومن النضج السياسي في مفهومه الحديث، لم تلبث النخبة القليلة المتعلمة من الأمازيغ أن انضمّوا إليهم دونما تردد (١١ يناير ١٩٤٤)، وآزروهم وشاركوهم في مكابرة المستعمر ومعاناة أنواع التعذيب والسَّجن والإهانة. ثم، في الخمسينات، لَم يَلبث مَنِ احتك من

الشباب الأمازيغ بهؤلاء أو أولئك، أن تطوّع بحماسة لحمل السلاح في صفوف «المقاومة» بالحواضر وفي كتائب «جيش التحرير» في البوادي؛ ولا بأس في التذكير بأن الشباب الأمازيغ هم الذين كانوا «المادة الحربية» لتلك القَوْمة الوطنية الخالدة. تلك القومة التي أشعرت العدوّ بِجِدّ أنه راحل عن أرضنا لا محالة، كما رحل عنها الرومان والوندال والبيزانطيّون وغيرهم مِمّن ظنّوا أنهم دَوَّخوها وأخضعوا أهلها وسوّغوا لأنفسهم الطغيان.

واستقلَّ المغرب. فما أن مرَّت بِضع سنين مِن «عهد الاستقلال» حتى أخذ التذمر يَسري في نفوس الأمازيغ من جرَّاء ما لاحظوه يَلُوح في الأفق السياسي من بوادر الإقصاء. فكان منهم من حَمَّلوا مسؤولية ذلك للحزب المستبِدّ آنذاك، فمالوا إلى الدوائر المخزنية التقليدية (١٩٥٧)، ومالَؤُوها مُمالأةً غيرَ مشروطة، ظانّين أنها أخذت من الماضي كلَّ عِبرة، وآملين أنها هذه المرَّة سَتُنصِف «تيمّوزغا». وكان منهم من انضمّوا إلى «القُوَى الشعبية» المنشقّة عن الحزب المستبِدّ (١٩٥٩) مُوقِنين أنها هي الكفيلة بإعطاء كلِّ ذي حقّ حقَّه. ثم

ظَهَر شيئاً فشيئاً أنّ إنصاف «تيمّوزغا»، بِصِفتها عنصراً جَوهريّاً في الذات المغربية، لَم تُدخِله في حسابها لاَ «قُوى اليمين» ولاَ «قوى اليسار»، لأن التيّار الأول حَذِرٌ بِالوِراثة تجاه كل ما هو أمازيغيّ، ولأن التيار الثاني أظهر بالتدريج أنه يعمل بِما يُمليه عليه مُنظِّرو «القومية العربية» المُصَمِّمون على «تصفية» ما سمَّوْه جِزافا بـ «الأقلّيات» المشوّشة، في نَظرِهم، بِمُجرَّد وجودها، على «وحدة الشعب العربي ». ففي سنة ١٩٦٥، كتب أحد كبار الزعماء من التيار اليميني ما يلي «إنني أُوجّه قبل كلّ شيْءٍ اللوم على (كذا) أجدادِنا من رجال العرب الذين حملوا رسالة الإسلام والعربية لهذا الوطن، فإنهم، عِوضاً عن أن يَنكبّوا على العمل لإكمال مهمّتهم التاريخية المقدسة، شغلوا أنفسهم بالتطاحن على الغنائم وعلى مقاعد الحكم، وخلّفوا في وطننا مشاكل اجتماعية لا يمكن أن نتجاهل مصدرها إذا كنّا نُريد أن نَبحث عن الداء ونلتمس له الدواء». وكأن هذا الزعيم اليميني يوحي بِاعتماد الحيلة في تعريب «البربر»، تحقيقاً لِما لم يُحققّه «أجداده» لا بالقوة ولا بالكَيْسِ، ناسياً أنّ

للأمازيغ أجداداً هم أيضاً. ومِمّا يجدر الإخبار به أن الزعيم المعنيّ نَفْسه كان قد سبق له، أثناء أحد اجتماعات الهيئة التنفيذية لحزبه، سنة ١٩٥٧، أن تساءل تساؤلاً غريبا إذ قال «...جلاءُ الجيوش الفرنسية، أيها الإخوة، واقع بالضرورة بعد بضع سنوات، وكذلك جلاء الجيوش الإسبانية، والجيوش الأمريكية. إنما مشكلنا المُزمِن هو مشكل البربر، فكيف جلاؤهم؟...»

وكتب «مفكر مغربي كبير» يساري من أنصار القومية العربية ما يلي، مُبَيِّناً للخطّة التي ينبغي رسمُها من أجل تدارك مَا تأسّف لوجوده نظيره اليميني: «إن عملية التعريب الشاملة يجب أن تستهدف (كذا) ليس فقط تصفية اللغة الفرنسية كلغة حضارة وثقافة وتخاطب و تعامل، بل أيضاً - وهذا من الأهمية بمكان - العمل على إماتة اللهجات المحلية البربرية منها أو العربية الدارجة... وتحريم استعمال أية لغة أو لهجة في المدرسة والإذاعة والتلفزة غير العربية الفصحى». وكتب غيرهما من الحالمين بالقضاء على «تيمّوزغا» (في وطنها!) ما يتّجه الوجهة نفسها، إن في لباقة و إن في جفاء. ونُسِب المغرب الكبير إلى

العرب وحدهم، وسُمِّيَ بـ«المغرب العربي» ووُوظِب على إعلان تلك التسمية، بالمناسبة وبغير المناسبة، في تظاهرات خطابية شبيهة بالتعازيم السحرية الهادفة إلى تحقيق ما تأْبى الطبيعة تحقيقه. فاحتكرت العروبة صفة «الأمّةمةةةةا» على حساب الإسلام؛ فلم يَعد وطننا، نحن الأمازيغ «غَرْباً إسلامياً»، بل صار مُجَرَّدَ مستعمَرة للعرب (مسلميهم ومسيحيّيهم) يَزدَهيهم «تملُّكُها» كما كان يَزدَهي الفرنسيّين في الأمس القريب «تملُّكهم» «أفريقيَّةَ الفرنسية» و«الجزائر الفرنسية» ونحو ذلك.

ومِمّا لُوحظ بوضوح تام، في الأربع والأربعين سنة المنصرمة من «عهد الاستقلال»، أن الحكومات المتعاقبة على ممارسة السلطات نَهجَت في التهميش الاقتصادي للمناطق الناطقة بالامازيغية الخطّة التي نهجها الاستعمار الأوربي نفسه طيلةَ الأربع والأربعين سنة من «عهد الحماية»؛ وهيَ خطة إن لم يَرسُمها القوميّون فإن نتيجتَها لَم تَسُؤْهم، بما أنها اضطرَّت الأمازيغيين إلى الهجرة بمائات الآلاف، وبالتالي إلى الاِستعراب، داخل المغرب أوخارجه في

ليبيا أو جزيرة العرب، أو حتى في أوربّا على أيدي «البعثات التعليمية». هذا، ولاَ يخفى على الرأي العام المغربي (الأمازيغي بالخصوص) أنّ شَغْلَ بعض الوظائف العمومية التابعة لوزارة معيَّنة حُظِر لِمدَّةٍ طويلة من «عهد الاستقلال» حَظراً كاد يكون شاملاً على الأمازيغ. ويضاف إلى ذلك أن مِائات من ذوي الرُّتَبِ الذين كانوا يَخدمون الدولة في مجالات حسّاسة، أُحيلوا قسراً على المعاش في السبعينات والثمانينات، قبل أن يكونوا قد بلغوا سنّ التقاعد؛ ثُم صار توظيف الأمازيغ في تلك المجالات نفسها يَتِمّ في غير تكافئ مع توظيف غيرهم.

وبمرور العقود من «عهد الاستقلال» تبيَّن للأمازيغ بوضوح أن القوم الداعين في جُنونيّة إلى «التعريب الشامل»، بِدعوى أن العربية هي لغة القرآن، لَم يكونوا إلا دجَّالين مشعوذين، أَلْهَوا الرأي العام بضَوْضاهم في «مهرجاناتهم الخطابية» وبتهريجهم في الجلسات «البرلمانية»، مُخفِين وراء تلك التمثيليّات لِأغرَاضهم الحقيقية، ألا وهي: نهبُ ثَرَوات البلاد بِشتّى الوسائل، وتهريبُ الأموال إلى الخارج، دالّين

بأقطع الدلائل على أن وطنيّتهم وطنيّة جَيْب، وأن دفاعهم عن العربية لَم يكن إلا خُدعة خادعوا بِها رَيثما يتَمَكّن أبناؤهم من اللغات السائدة في العالم، يتعلّمونها والعلومَ العصرية النافعة، داخل المغرب أو خارجه في المدارس الفرنسية والأمريكية. (نحن على استعداد لمناقشتهم في الموضوع على مرأى ومسمع من المغاربة أجمعين، بالأرقام والإحصائيات، إن كان لهم من الشجاعة الأدبية ما يكفي).

وفي هذه الأثناء كلِّها، وبالتحديد، ابتداءً من أواسط الستّينات، تطوَّعت مجموعات من المثقفين والمتعلمين الأمازيغ لإحداث «جمعيات ثقافية» جعلتها تمتصّ بأنشطتها امتعاض الأمازيغ وتحتوي تذمّرَهم المتزايد، رِفقا منها بالوطن، حتى لا يعود المغرب إلى أوضاع «ما قبل الحماية»، المطبوعِة بالصراعات اللاّمُنتهية والحروب الدائرة رَحاها باستمرار، وَإلى التخلّف الحضاري المترتّب على تلك الأوضاع. فصارت تلك «الجمعيات الثقافية» تتكاثر وتُحاول توسيع نِطاق عملها وتقوية نفوذها المعنوي، رَغم ضعف إمكاناتها المتناهي، ورَغْمَ المضايقات والتهديدات والاستفزازات التي تتعرّض

لها من قبل السلطات على كل مستوى، ورغْم العِداء الذي تُناصبُها إيّاه، سِرًّا وعلانية، الأحزابُ المتعصبة للعروبة. وصارت تُحاول أيضا إشعارَ الدّوائر السياسية كلها بِأن هناك قضيةً جدَّ مهمة وجِدَّ خطيرة لا يُخْفِى حبَل الأيام بها ولا يُلهي عن الاستماع إلى الأصوات المنبّهة لبُعدها التاريخي والاجتماعي، إلا جَلَبَة المشاجرات السياسية الدائرة في الحلبات الحزبية الضيّقة، قضيّةً لها جُذورها الغليظة في ماضينا البعيد، ستمتدّ لَها فروع في مستقبلنا إن لم تُعالج بِحكمة وتَبَصُّر في الوقت المناسب.

لَم يُلتفَت إلى حدّ الآن إلى تَحذيرات «الجمعيات الثقافية» ولا إلى خِطابها الهادِئ المتحضّر الدّاعي إلى النظر في معطيات هذه القضيّة؛ ولَم يتَردّد كثير مِن «رجال السياسة» وحَمَلة الأقلام المتعصّبين للقومية العربية، إن في صراحة وإن في لفّ ودَوَران، لم يتردّدوا في إثارة الرأي العام ضدّ الجمعيات، بِدَعوى أن قَضِية «تيمّوزغا» قضية مُفتعلة؛ وكان منهم مَن نَصّب نَفْسه وصِياً على الأمازيغ يلقّنهم دُروسا في الوطنية ويتّهمهم بالتواطئ مع القُوى الأجنبية

المعادية للوطن، غافلا عن كونه يزيد الطين بِلّة بِحيْفه وكذِبه، ومُبيّناً في الوقت نفسِه أن خصوم «تيمّوزغا» ما لَجِئُوا قطّ ولا يَلجؤون أبداً إلا إلى البهتان والتزوير. وقد استطاع «حِزْبُهم» الممتدّة فروعُه إلى يمين الحقل السياسي وإلى يساره، استطاع أن يتحالف، تحالفاً ضمنياً مسكوتاً عنه، مع «الدوائر المخزنية» التقليدية، مستغلاً كراهيتها للأمازيغ، المتوارثةَ جيلا عن جيل منذ قرون. ففي سنة ١٩٨٠، صَوَّت «البرلمان» لفائدة مشروعِ قانونٍ يَنُصّ على إحداث معهد للدراسات الأمازيغية؛ فأُقبِر المشروع رغم التصويت الإيجابي الذي فاز به، وذلك، لأن الوزيرين المسؤولين آنذاك على مَجَالَي الثقافة والتعليم، كانا متحزِّبين؛ فرأى حزبُهما أنه ليس من اللائق به «أن يُصبح إنشاء ذلك المعهد وَصمةً في جبينه». وفي سنة ١٩٨٢، أُلقي القبْض تعَسُّفاً وظلماً، على مجموعة من المثقّفين الأمازيغ، بحجةٍ أوهى من بيت العنكبوت، ذلك أن أحدهم «تجَرَّأ! » وكتبَ في مجلة صغيرة كانوا يُصدرونها «أن الأمازيغية لُغة كما أن العربية لغة». فلَم يُفرَج عنهم إلا بعد شهر من الحجز غيرِ القانوني، ومن الإهانة

والتنكيل، وبعدَ أن قُدّمَ لـ«المحاكمة» صاحب المقال، وحُكِم عليه بالسَّجن النافذ لمدَّة سنة. وحُرم المحكوم عليه حتى من حق الاِستئناف، لأنه أبى الاستعطاف، الذي لا يليق اللجوء إليه إلاَّ بالمجرمين، ولَم يَقْبَل أن يُحرِّر «طلب العفو» بالأسلوب التقليدي المعهود الذي عُرض عليه نموذج منه. وفي سنة ١٩٩٤، أُلقي القبض على سبعة من الشباب الأمازيغ، وحُكِمَ عليهم بالسَّجن والغرامات، لا لشيء إلا لأنّهم رفعوا، بمناسبة فاتح ماي، لافتةً يطالبون فيها بتدريس اللغة الأمازيغية. فأثار الحدث حفيظة الأمازيغ قاطبة، لكنهم تمالكوا عن تصعيد التوتّر، بفضل عَمَل «الجمعيات الثقافية» الداعية باستمرار إلى لزوم الهدوء والرصانة وترجيح كفّة الدفع بالتي هي أحسن. وفي بَحر السنة نفسها، ١٩٩٤، أدرك الملك الحسن الثاني تَغمّده الله برحمته، أن الاهتمام بلسان المغاربة الأصليّ واجب من الواجبات الوطنية، بِدليل أنه تطرق للموضوع في خطاب يوم ٢٠ غشت، أحدِ الأيام التي ينبغي لكلّ مغربي أن يسْبُر فيها غَوْرَ كل عاطفة تربطه ببلده؛ وأَمَرَ رحمه الله بتدريس اللغة الأمازيغية. والعجب العجاب أن أَمْرَه

- ولأول مرّة في عهده الطويل - لَمْ يُنَفَّذ، فظَلَّ، إلى يومنا هذا، حبراً على ورق، كما أن النصيحة التي صَدَعَ بها المولى سليمان منذُ ما يقرب من قرنين، لم تكن إلا صيحة في واد.

وها قد ظَهَرَ اليوم أن «الجمعيات الثقافية» استنفدت جُهدَها في احتواء تغَيُّظِ الأمازيغ المترتّب على ما لَحِقهم من حيف - ولا يزال يلحقهم - مادّياً ومعنوياً، دونما وَعْي للأمر من قِبَل مواطنيهم غير المَعْنِيّين لسانياً. اِستنفدت الجمعيات جُهدها دون جَدوى، لأن «أهل الحل والعقد»، في المفهوم الأوسع للعبارة، لم يُغيّروا موقِفهم تجاه «تيمّوزغا»، ولن يُغيّروه ما لم يُعترف رسمياً وعلانيةً بأمازيغية المغرب. إن القضية الآن على وشك التحوّل من قضية اقتصادية ثقافية إلى قضية سياسية، إن لَم تُتَّخذ، في الحدود الزمانية المناسبة، الإجراءات اللاّزمة لتدَارُك كل ما يجب تداركه، لأن الأمازيغ لَن يتخلّوا عن أمازيغيتهم، ولن يهدأ لَهم بال ما لَم يُتَخَلَّ عن التنكر لأمازيغية وطنهم؛ وسيكون من حقهم أن يتنكّروا لعروبته إن استمرّ العناد في التنكر لِـ«بربريته».

فالمغاربة سعداء اليوم بأن يكون عهد الكِتمان والتقِيَّات قد وَلّى، وبأن يكون مجتمعنا قد رَقي في النضج الحضاري إلى مستوى الإيمان بالذات، وأن تكون كل فئة من فئاته تُبادل الأخريات الثقة والمحبة ونقاء الطويّة، بدَل الريبة والحذر وسوء النية. ولذا ارتأينا، نحن جماعةً من المثقفين المترصّدين عن كثب لأحوال الرأي العام الأمازيغي في تطوراته، الواعين لجميع معطيات القضية التي نحن بصدد عرضها، اِرتأينا أن نقوم بواجب تجاه الوطن مقدّسٍ، وأن نُهيب بـ«حكومة التناوب»، التي ظهر لنا منها أنها أُولى حكومات «عهد الاستقلال» يُؤمَّل منها، بفضل ما تلقاه من سندٍ ملكيّ متينٍ، ومن تأييد شعبي أكيدٍ، أن تُنزِّهَ مفهوم «الصالح العام» عن كل تصوّر إديولوجي، وعن كلّ رؤية حِزبية بها حَسَر، وعن موافقة الأنانيّة والتهوّس؛ نُهيب بهذه الحكومة المُصغية إلى أنين الأمّة بعطفٍ يُلهمها إيّاه الأسْوَة التي لها في عاهل كريم عازم على أن يكون عهده عهد عدلٍ شاملٍ وتعاطف بين المواطنين، نُهيب بها أن تأخد بعين الاِعتبار المطالب الآتية التي بإرضائها يكون قد أُعطِي

في هذا الوطن كلُّ ذي حقّ حقّه، في المفهوم العالمي للحق من «حقوق الإنسان»:

المطلب الأول

أن تَجعل الحكومة هذه المسألة المعروضة عليها موضوعَ حوارٍ وطنيّ واسع النطاق، حوارٍ يُحتكَم فيه إلى العقل والمنطق، ويطبعه الهدوء والسكينة. إنّ على بعض الأحزاب المشاركة اليوم في ممارسة الحُكم، مسؤولية تنشِئَة مَنْ سار في رَكْبِها من جيل «عهد الاستقلال» على التعصب للقومية العربية والتنكر لأمازيغية المغرب. لقد عوَّدت، مثلاً، صُحُفِيّيها أن يهتموا بقضايا المشرق قبل اهتمامهم بمشاكل مواطنيهم في الريف والاطالس و السوس والصحراء. وهي الآن في ما يظهر، ساعية لتدَارك مغبةِ ما عَمِلته، عن سهو في ما نعتقد؛ لقد سجّلنا بارتياح إقدام أحد زعمائها الكبار، بصفته وزيراً أوّل، على الاِعتراف الضّمني بأمازيغية المغرب، فأسهم بموقفه هذا في الحدّ من سوءِ التفاهم الذي صار يطفو على سطح العلائق بين «الشباب الأمازيغ» و«الشباب العرب» من

المغاربة. إنّ لَدى «حكومة التناوب» من إمكانات الدولة في مجال الإعلام، ومن حرية التصرف، ما من شأنه أن يَجعلَها هي المنظِّمة والمنَشِّطة للحوار المرغوب فيه كوسيلة لتخطّي كلّ صعوبة تعترض طريق الإنجاز في إرضاء مطالبنا الأخرى.

المطلب الثاني

لقد آن الأوان لدسترة اعتبار لغتنا الوطنية الأصلية لُغة وطنيّة رسمية.

إن من أغرب الأمور، في المغرب، أنّ اللغة الأمازيغية، رسميا، لا تعتبر لسانا. ومن أشد الأشياء تنكيدا على الأمازيغي، في «عهد الاستقلال»، أن يسمع من بعض مواطنيه، قَولَهم «إن اللغة الرسمية، أو الوطنية، هي اللغة العربية!... بحكم نصّ الدستور!»؛ يُسْتَفَزّ بهذا الكلام، بالمناسبة وبغير المناسبة، في سخرية ظاهرة واستعلاء. وهكذا يَشعر أنه مضطّهد بِاسم القانون، وباسم القانون الأسمى للبلاد. لقد قال أحد مفكري «فلسفة الأنوار»: «إن أقسى أنواع الاِضطهاد هو الذي

يُمارَس في ظل القانون ويُلَوّن بألوان العدالة». والواقع التاريخي الذي لا مِرَاء في وُقوعه هو أن تهميش الأمازيغ اقتصاديا وثقافيا، انطلاقا من ١٩١٢ ، تَرتّب عليه إضعافهم سياسيا، فاستُغِلوا أيّما استغلال، «يَمنةً ويَسْرَةً»، إن في «الخدمات القذرة» لفائدة الدوائر المحتكرة لوسائل الحكم، وإن «كَرَأس الحَربة» للنضال في صفوف المعارضة المتشددة. وكانوا جميعا في أحوالهم تلك يُؤَمِّلون أن يتَلافَوا الأضرار الجسيمة التي لَحِقتهم من جرّاء التهميش. فاغتنم مهمّشُوهم ومُستَغِلّوهم، من قوى اليمين ومن قوى اليسار السياسي على السواء، اغتنموا كل فرصة للتلميح إلى «دُونيّة» الأمازيغ الثقافية، وللتصريح بضرورة التخلص من لغة الأمازيغ.

هذا ما يجعلنا، نحن موقّعي هذا البيان، نَطلب بإلحاح أن يُنَصَّ في الدستور على أن الأمازيغية لغة وطنية رَسمية.

المطلب الثالث

يُستنتج ممّا تقدم من الشروح كلّها، أن تضرُّر الأمازيغ من الحرب الطويلة التي خاضوها ضدّ الاستعمار، ومن التهميش الاقتصادي الذي عانوه لمدة ثمان وثمانين سنة (١٩١٢-٢٠٠٠) هو السبب الرئيسي في تأخّرهم الثقافي وفي تلاشي دورهم السياسي في البلاد.

ولذا نطالب أن يخطّط بِجِدّ للتنمية الاقتصادية في المناطق الناطقة بالأمازيغية، مع إعطائها الأسبقية لمدّة معيّنة، في ما يرجع للتجهيزات الأساسية، قصد تمكينها من تدارك ما فاتها والإلتحاق بالركب في ميدانَي الزراعة والصناعة وفي مجالَي التعليم والتكوين.

المطلب الرابع

إن الأمازيغ لأشدّ تعلقاً بتُراثهم اللساني منهم بأي تراث مادّيّ، كان ما كان؛ وذلك لأنهم أمازيغ بلسانهم لا بِعرقهم. وهم واعون تمام الوعي أن مَن

عرّض منهم لسانه للضياع، إنما يُعَرّض للضياع كينونته الأمازيغية.

ولذا نطلب من الحكومة أن تُعِدّ مشاريع قوانين ترمي إلى فرض تعليم الأمازيغية في المدارس والمعاهد والجامعات، وأن تنشئَ المنشآت العلمية القمينة بتنميط اللغة الأمازيغية وبتهييئ الآليّات البيداغوجية اللازمة لتدريسها.

فلا يُحْتَجّنّ علينا بأن لغة المسلم هي العربية وحدها. ألم يَقُلِ الله عز وجل في كتابه المنزّل «ومِن آياته خلق السماوات والأرض، واختلاف ألسنتكم وألوانكم، إن في ذلك لآيات للعالمين»؟ أوَ لَم يقل النبي الأكرم، صلوات الله عليه: «لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى...»؟ والإنسان «عربي» أو «عجمي» بلسانه. أما الإمام علي، كرم الله وجهه، فقد دَعا العرب أن يتعلموا اللغات لما في معرفتها من زيادة في العقل والفهم لطبائع البشر، فقال: «تعلموا الألسن! فإن كل لسان بإنسان!». ومن يدّعي أن إسلام المسلم لا يَحسُن إلا باستعرابه قد أخرج عن حظيرة الإسلام، في حسابه الشعوبي، تسعة أعشار المسلمين. هذا،

ثم إن اللغة العربية بالنسبة إلينا، نحن الأمازيغ، غُنْمٌ وكنزٌ ثقافي ورثناه عن الذين خدموها من أجدادنا، عن الجزولي، وابن مُعْطي، وأجرّوم، والحسن اليوسي، وغيرهم، ولم نأخُذها عن عقبة بن نافع ولا موسى بن نصير، ولا يزيد أبي مسلم وأمثاله. وفاؤنا لمواقف أجدادنا من العربية هوَ خير ضمان لاستمرارنا في خدمتها والتعلق بها، لأنها هي مفتاح التفقه في الدين، وهي أمتن الروابط التي تربطنا بإخواننا العرب في المغرب والمشرق.

ولا يَزعُمَنّ أحدٌ أن تعدد اللغات في الوطن الواحد يكون داعياً للتفرقة وسببا للتشرذم. إنّما يُسبّب التفرقة والتشرذم انعدام النضج الحضاري؛ لنا العبرة في أحوال أُمم لا يحرمها تعدد لغاتها من التمتع بالقوة والمناعة والازدهار، وفي أحوال أمم أخرى لها لغة واحدة، يُرثى لأوضاعها الفاسدة على كل صعيد، بسبب تأخرها الثقافي. والمغرب نفسه لم يكن في أوج عزّته يتكلّم لغة واحدة؛ لقد كانت الأمازيغية هي لغة التخاطب في بلاط الموحدين، وكانت لغة تفسير القرآن وتبليغ معاني الأحاديث النبوية في أغلب جهات

البلاد؛ وقد كان الملوك المغاربة كلهم يتحدثون بها؛ أول من حُرِم من تعلّمها منهم هو المولى عبد العزيز العلوي، لأن أُمّهُ لَم تكن مغربية، ولأن ظروف نشأته كانت هي التي نَعْلَم.

ولا يَدّعِيَن أحد أن الأمازيغية ليست إلا لهجات، قد فات الأوان لجمع شتاتها كما جُمع شتات اللهجات العربية إثر ظهور الإسلام. فَرَدُّنا عليه أن التاريخ لم ينته بعدُ، وأن اللغات كلها منشآت اجتماعية يُنشئها الناطقون بها، ثم يُهملونها أو يُنعشونها حسب الظروف التاريخية. إن اللغة النرويجية مثلا، لم تنشط إلا في بحر القرن التاسع عشِر. أما الفلاماندية، في بلجيكا، فلم يُشرع في لمّ شتات لهجاتها إلا في أواسط القرن العشرين هذا الذي على وشك الانصرام؛ وهي اليوم لغةُ علم وتدريس في الجامعات يتفوق الناطقون بها شيئاً فَشيئًا على مُواطنيهم البلجيكيين الناطقين بالفرنسية. ومهما يكن من أمر، فإننا في غير حاجة إلى وسيط بيننا وبين لغتنا يُعَرّفنا - بصدق أو لغرض في نفسه - مكامنَ ضَعفها أو قوّتها؛ إن أهل مكة أدرى بشعابها، كما يقول المثل.

ونحن أولى الناس بمعرفة ما تدّخره الأمازيغية من الإمكانات اللسانية وما تختبئه من قدُرات تُؤهلها للازدهار في أحسن الظروف، وترفعها إلى مستوى اللغات العالمية من حيث التعبير عن مفاهيم الثقافة العصرية، لأنها لغة حية يُتخاطب بها في غير تكلف، من جهة، ولأنها لدينة الجانب الصرفي إلى أقصى ما تكون اللّدونة؛ من جهة أُخرى.

المطلب الخامس

لقد استغلت التيارات المتعصبة للعروبة، في الأربعين سنة الأخيرة، سيطرتها الفعلية على توجيه «البحث» والتدريس، فوجهت الدراسات التاريخية المتعلقة بالمغارب، ووجّهت تعليم التاريخ حسب رغباتها وأهوائها، مُجهِدةً الموضوعية العلمية، ومُجحِفةً بالنّزاهة الفكرية؛ وذلك لغاية لا تليق بالعلم ولا بمن يتعاطاه، إذ تَوَخّتِ الغَضّ من كل ما هو أمازيغ، بُغية الرفع من كل ما هو عربي، دونما تمييز بين الحق والباطل. فصار يوحى إلى كل طالب، وكل دارس غير مدرّب، أن الإيجابيّات في تاريخ المغارب من صنع العَرب،

وأن السلبيات من فعل الأمازيغ؛ بل كثيراً ما يُسكَتُ بالمرة عن أمازيغية من هو أمازيغ من الأعلام والدول، كي يُخيَّل إلى المتعلم أن «المغرب عربي منذ الأزل». ومن الملحوظ، أن النزعة إلى إلغاء البحث في ماضي الأمازيغ قبل دخولهم الإسلام، تَقْوى سنة بعد سنة، لأن التاريخ في رأي منظّري القومية العربية، هو ما له صلة بما يعتقدونه «جنساً عربياً». لذا يوصون بالتأريخ للعرق لا للأرض. وبرهاننا على ما نقول أن أول درس يُلَقّنه أبناؤنا عند أول تمرّسهم بمسائل التاريخ، يحمل عنوان «المدينة والقبيلة العربية قبل ظهور الإسلام»؛ وهو عنوان يُذكِّرنا بما كان الفرنسيون يُحَفّظونه أطفال «الأهاليهالي» في مستعمراتهم الأفريقية والأسيّوية، فيجعلونهم يردّدون القول: «إن الغاليين هم أجدادنا». وهكذا تضرب الإديولوجيات بمبادئ التربية ومتطلباتها، عُرض الحائط. وليس أدل على أن إديولوجية القومية العربية صادرت حق التصرف في «تقييم» تاريخنا ومسخه بلا احتشام، من كون أبواقها الثقافية تتّخذ مدينة مراكش (سنة ١٩٩٥) مقراً لمؤتمر لها، وتَكيلُ ليوسف بن تاشفين - مؤسِّس

مراكش! - ما استطاعت من أرادب الشتم وقُفزانه وصيعَانه، بينما «مسؤولونا» يسمعون ويتلَذذون السمع، لأن يوسف بن تاشفين لَم يَعد في نظرهم، وبالأحرى في نظر «ضيوفهم الكرام»، هو مؤسِّسَ مراكش ولا هو أوّلَ راسمٍ لخريطة المغرب السياسية، بل تحوّل إلى «بَدَوِيّ جِلْفٍ اضطّهد العروبة في شخص المعتمد بن عبّاد»، وكأن يوسف حرّف مجرى التاريخ بإنقاذه الأندلس المسلمة، ولم يتركها في أيدي ملوك الطوائف الجبناء الخُلعَاء المُجّان، ليسلّموها في خنوع إلى ألدّ أعداء الإسلام في زمنهم.

وَلِهذه الأسباب، نطالب بأن يعاد النظر بجدّ في ما يُعَلَّمُهُ أبناؤنا من تاريخ، ومن تاريخ المغارب خاصة، وبأن تؤلَّف من أجل ذلك لجنة عِلمية وطنية، في أعلى مستوى ممكن، يوكل إليها وضع برامج التاريخ الخاصة بأسلاك التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي. فلا تُترك لوُزراء التعليم حرية التصرف في تلك البرامج.

المطلب السادس

نَذكُر من مبرّراته ما يلي:

يعاني الملايين من المغاربة الأمازيغيي اللسان نوعاً من الغُربة، في وطنهم، أشدَّ وطئاً على نفوسهم من وطءِ الغربة على نفوس المهاجرين إلى خارج البلاد، وذلك، على سبيل المثال،

١ - أن الرجل منهم ينزح عن بلدته من جرّاء الفقر باحِثا عن شُغل، فلا يندمج في مجتمع العمّال - الكادحين أمثاله - إلا بِشق الأنفس، نظرا لِكونه لا يعرف من العربية إلا كُلَيمات يسترشِد بها أو يطلب قوته. فَيَظل عاملا دائم الحيرة قَلِقَ الخاطر دائم التحرّج في تواصله مع مُستخدِميه ومع زملائه، دائم الشعور بأن الدهر قد خَذَله، بصفته أمازيغيا ليس غيرُ. لقد لُوحظ في الثلاثين سنة الأخيرة، أن أكثر من ٦٠٪ من عمّال أوراش البناء في المدن الكبرى، في أوراش العمارات والفيلات الفاخرة، أمازيغيّو اللّسان، يعيشون في أقسى الظروف، ماديّا ومعنويّا. وقد اكتشفت إحدى الجمعيات الثقافية المتطوّعة لمساعدتهم أمر عاملٍ،

كان أول اتصاله بعالم الشغل في المدينة، قد اضْطُرّ إلى التظاهر بِالبَكَم كي يتخلص من حرج التلعثم والعِيّ عند محاولة التكلم بالعربية؛ فاستأنس بتلك الحالة لمدة شهور. أما عن المتسوّلين في طرقات العواصم ممّن تنحصر ثروتهم المعجمية في عشرين أو ثلاثين لفظة عربية، فحدّث ولا حرج؛

٢ - أنّ الرجل منهم، أو المرأة (أي مِنَ الأمازيغ) يَدخل مكتباً من مكاتب الإدارة، فيُضطرّ إلى التخاطب بالعربية، ويَعجز عن الإفصاح، فلا تُقضى حاجته إلا بعد أن يصيبه من الأمر عناء، وقد يُنهَر؛ وهو على كل حال دائم التخوف من أن يُسخر من كلامه أو لُكْنَةٍ يَرْتَضِخُها، أو جَرْسٍ في لسانه، لأن الإدارات المغربية لا تَعْدَمُ مُوَظّفين ومستخدمين سَريعي الاستهزاء بمن يحلو لهم أن يسمّوهم «الشّلوح» ؛

٣ - أنّ أبا أسرة منهم يحضر إلى مكتب «الحالة المدنية» ليسجّل الاسم الذي اختاره لمولود وُلِدَ له، فَيرفُض القيّم على التسجيل الاِسم المختار بدعوى أنه «بربريّ» ليس بعربيّ. ومِنَ المواليد الأمازيغ مَن لَم يُسجّل بَعد في «الحالة المدنية»، وهو يافع. ولاَ يُعْلم

مَن هو صاحب هذا التقنين العنصريّ في حدّ ذاته، والمُخَوّل لموظّفين صغار حقّ التصرف والتقدير حسب أهوائهم وحالةِ أمزجتهم، ويتيح لهم فُرصة التهكم واللّمز؛

٤ - أنّ الطالب منهم يجلس أمام مُمتحنه ساعة الاختبار الشفوي، فإن كان في اسمه ما يَنِمّ على انتمائه الأمازيغي، قد يُسْأل عن اللغة التي يُخاطِب بها أهله في بيته؛ فإن أجاب بأنه يُخاطبهم بالامازيغية دُعِي، بكيفية أو أخرى، إلى التخلي عن «تلك الرُّطَيْنى». فيحار في أمره، نظراً للموقف الذي هو فيه؛ أما إن تَجَرّأ وعلّق على قول الممتحن، فعليه مَغبّة جُرأته؛

٥ - أنّ المجموعة من التلاميذ في إعدادية أو ثانوية، قد يُمنعون عن التخاطب «بالشلحاء» في ما بينهم... ساعة الاستراحة؛

٦ - أنّ الملايين من المشاهدين الأمازيغ لِبرامج التلفزة، والمستمعين للإذاعة، لاَ يفقهون شيئاً مِن الأخبار والندوات والأفلام والخُطب والتعاليق...، لِأن لُغة

التلفزة والراديو هي «الفصحى»، أو الدارجة المصرية، أو الدارجة المغربية المتفصّحة،... أو اللغة الأجنبية. فيشعر الرجل - أو المرأة - مِن تلك الملايين بنوع من الغبن الثقافي لاَ يُحِسّ بِمرارة طَعمه إلاّ مَن غُبِنَهُ، ويُسائل نَفسَه «أ أنا في موطن آبائي وأجدادي، أم أنا في بَلدٍ غَريب أو محتلّ مغلوب على أمره؟». وكثيراً ما تَعلَق بِذهنه تعابير وكلمات ممّا سَمِعَ، قد فَهِمها على غير وَجهها، وصار يستعملها في حديثه استعمالا عَشوائيّا يُعَرِّضه لسُخرية الساخرين؛

٧ - أنّ الرجل - أو المرأة - مِنَ الأمازيغ يُحجِم عَن كل نشاط سياسي، بِسبب شعوره بأنه لاَ يُتقن التخاطب بالعربية المغربية الدارجة، ناهيك عن الفصحى. ولا يَخفى أنّ كل حديث رسمي يدور عادة بعربية يُتَوَخّى تفصيحُها؛ قد أصبح هذا الانتحاء وسيلة من وسائل تعجيز الخصم السياسي وإفحامه. يُثْبت وجودَ هذه الظاهرة تَباري «البرلمانيين» في تنميق خُطبهم بما يليق وما لا يليق من التعابير «الفصيحة»، كما يُثبته ما يُنقل من الأخبار عن الكيفية التي تتمّ بها المناقشات أثناء الجلسات الرسمية للجماعات المحلية،

القروية منها والحضرية على السواء. والظاهرة هذه من العوامل الرئيسية التي تُبطِلُ مَفعول الإرادة الهادفة إلى تقوية العادات الديموقراطية. أ لَيس من الحَيف أن يُلْجأَ إنسان إلى الصمت، أو إلى الإركاك في القول، بِأنْ يُفرضَ عليه التحدث بلغة لا يتكلّمها بالسليقة؟

لِهذا نُطالب:

١ - بِأن يُجعل الإعلام الرسمي في خدمة الأمازيغ كما هو في خدمة غيرهم من المواطنين. ولن يَحصل ذلك إلاّ إذا أُنشِئَت «دارٌ للتلفزة والإذاعة» تكون اللّغةُ المعتمدة أساساً في برامجها هي الأمازيغية؛

٢ - أن تُحدِث الدولة هَيْئةً من المترجمين، يُوظَّفونَ في المحاكم والإدارات والمستشفيات وسائر الأماكن العمومية، كي يُترجِموا فيها عن المواطنين غَير العارفين للعربية أو غير المتمكّنين مِنَ الإفصاح بها، حتّى لا يُثْنى أولئك المواطنون عن قضاء حاجاتهم لدى مختلف السلطات، أو يُمنعوا من الاِستشفاء، أو يُنكّصوا عن رفع دَعوى وهم مظلومون؛

٣ - بأن يُسمح باستعمال الأمازيغية في المناقشات، على الأقل في مستوى المجالس المحلية والإقليمية. وحبّذا لَو يُلَقّن رِجال السلطة دروساً في الأمازيغية إبّان إعدادهم لممارسة المهنة، ولو يُشجّعُون على تَعَلّمها باستمرار؛

٤ - بأن يُرفع الحظر عن تسجيل الأسماء الأمازيغية في سجلاّت «الحالة المدنية»، في أقرب وقت ممكن، لأن في ذلك الحظر استفزازاً ظاهراً لاَ يَزال الأمازيغ يُغْصُون على قَذَاه بِصَبْر.

المطلب السابع

١ - أن يُرَدّ الاعتبار لما هو فنّ أمازيغي أصيل، ممّا هو أدب ورقص وغناء ومعمار وزُخرف، وأن يُعمل من أجل تحديث ذلك الفن والنهوض به، وأن تُنْفى عنه صِفة «الفولكلوريّة» التي ألصقَهَا به الاستعمار وجاراه في ذلك، في «عهد الاستقلال»، مسؤولون لا يضمِرون شيئاً من حَقْدهم على «تيمّوزغا»؛

٢ - أن يُمنح الفنّانون الأمازيغ ما يُمنَحه غَيرُهم من

رواتب ومساعدات. لَقد كان حِرمانهم من كل عَون هو السبب الرئيسي في ضعف الإبداع وتردّي الإنتاج. وهنا تجدر الإشارة إلى أن أمازيغياً كان موَظّفا في الشؤون الثقافية، اضطُرّ مُنذ عَقد ونيّف إلى الاستقالة والهجرة والاغتراب، لأنه أُهين أيّما إهانة، وهُدّد بالسجن، لأنه حاول تطوير رقصة «أحيدوس» وتحديثَها. وهو الآن من كبار الفنّانين العالميّين المبدعين في مجال الرقص.

المطلب الثامن

١ - أن يَكُفَّ المسؤولون عن تحريف الأسماء الأمازيغية للأماكن والقرى والمدن والجهات، وعن تعريبها القسري، نظراً لما في ذلك مِن إثارة لمشاعر الأمازيغ؛

٢ - أن تُسَمّى المنشآت العمومية الكبرى بأسماء الشخصيات التاريخية المغربية، لاَ بأسماء شخصيات مجهولة في الذاكرة الوطنية المغربية. لَقد كان من العار، في «عهد الاستقلال»، أن يكون اسم محمد بن عبد الكريم هو آخر اسمٍ اخْتير لبعض الشوارع.

ومـن غريب الأُمـور أن جماعةً مـن المواطنين حوكمت جمعيّتُهـم، لأنّهـم حاولوا إحداث مؤسسـة باسـم «مؤسسة محمد بن عبد الكريم الخطابي».

المطلب التاسع

١ - أن يُعْتَـرَفَ للجمعيـات الثقافيـة الأمازيغيـة بصفـة «المنفعـة العموميـة»، حتّـى تسـتفيد من معونات الدّولة؛

٢ - أن تُمنح الجرائد والمجلاّت وسائر المنشورات المهتمة بالدفاع عن التراث الأمازيغي للمغرب، مثلَ المساعدات التـي تُمنحها المنشـورات الصـادرة بالعربيـة وباللغة الأجنبية.

رفعًا لِكل لَبْسٍ

ودَفعًا لكلّ تأويل مُغرض

نَحـن الأمازيغ إخْوان للعرب حيثمـا قطنوا، بِحُكم انتمائنا إلى الأمة الإسـلامية، وبحكم الأواصِر القوية التي تربطنـا بهم، وبحكم التاريخ المشـترك المطبوع بالتـآزر فـي السـرّاء والضـرّاء؛ نُقاسـمهم آمالهـم

وآلامهم، ونناصرهم في كلّ قضيّة عادلة.

أمـا مُواطنونـا المغاربة الذيـن يعتـزّون بعروبتهم، كمـا نعتزّ نحن بامازيغيّتنا، فنحـن وإيّاهم ذات واحدة. لاَ ينبغـي أن يفتخر مِنّا ولاَ منهم بالنسـب أحدٌ، لأن الاِعتـداد بالأُورومة دليل على الخمـولِ وتحايلُ مِن أجل نَيْلِ الرّفعة والجاه والمال دونما جهْدٍ ولا عَمَل.

إنّمـا غايتنا مِن إصـدار هذا البيان، هـي التعبير عن عَزمنا على مقاومة الهيمنة الثقافية المخطّطةِ لإقبار قسـم جِدّ مهـم من تراثنـا الحضاري، والسـاعيةِ في القضاء على لُغتنا الأصلية وفي طمس معالم البُعد الأمازيغـي لهويّتنـا المغاربيـة، رغمَ عمـق ذلك البعد وطوله وعَرْضه. إننا نؤمن بأن التنوع غنىً، وأنّ الاِختلاف مشـحذَة لِلْهِمَم؛ ونَرى أن «الأُحادية» مَضْيعة لِفُرَص التفتّـح والازدهار والتمـدّن؛ وما الوحدانيـة إلا للبارئ الذي «لا يغفر أن يشرك بِه».

وبحكم تقاليدنـا وأعْرافنا الديموقراطيـة الضاربةِ جذورُها فـي أعماق التاريخ، نحرِصُ، نَحن الأمازيغ، على أن نكون إخواناً لجميع الشـعوب المحِبّة للسلام والعدل،

العاملة بمبادئ المساواة بَين الناس والتسامحِ، بل «والتراضي بالمعروف»، بينَ الآراء والعقائد.

تَمَّ تحريره بالرباط يوم ٢٤ ذي القعدة ١٤٢٠

المُوافق فاتح

مارس ٢٠٠٠